



مؤتمر الدول الأطراف

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

RC-2/DG.2

7 April 2008

ARABIC

Original: ENGLISH

مؤتمر الاستعراض الثاني

٧ - ١٨ نيسان/أبريل ٢٠٠٨

البيان الافتتاحي الذي أدلى به المدير العام  
أمام الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر الدول الأطراف  
لاستعراض سير العمل باتفاقية الأسلحة الكيميائية

حضرة الرئيس،

أصحاب السعادة،

أيها المندوبون الأكارم،

- ١- أودّ أن أرحّب بكم جميعاً أحرّ الترحيب في الدورة الاستثنائية الثانية لمؤتمر الدول الأطراف لاستعراض سير العمل بالاتفاقية.
- ٢- وأودّ أن أهنئك يا حضرة السفير وليد بن عبد الكريم الخُرَيْجِي لانتخابك عن جدارة رئيساً لمؤتمر الاستعراض الثاني وأن أؤكد لك دعم الأمانة الفنية الكامل.
- ٣- إن هذا المؤتمر يهيئ للدول الأطراف فرصة هامة لكي تقيّم التقدم الذي حققته منظماتنا وتُصنِّد توجيهات استراتيجية فيما يخص المستقبل.
- ٤- وكما تذكرون يا حضرة الرئيس يُتوخى من المؤتمر، في استعراضه لسير العمل بالاتفاقية، أن ينظر أيضاً في أثر العوامل الخارجية على عملنا، وبما فيها على الخصوص المستجدات في مجال العلوم والتكنولوجيا.
- ٥- وقد سبقت انعقاد هذا المؤتمر أعمالٌ حثيثةٌ للتحضير له في إطار الفريق العامل المفتوح نطاق العضوية المعني بذلك الذي ترأسه باقتدار السفير لين باركر (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى



وإيرلندا الشمالية). وإني أثني عليه بصورة خاصة، وعلى نوابه الأربعة كرئيس لهذا الفريق، للعمل الممتاز الذي اضطلعوا به خلال الفترة التحضيرية.

٦- وقد سعت الأمانة من جانبها إلى تسهيل المشاورات في إطار الفريق العامل بتوفير عرض عام مفصّل للتقدم المحقّق في كافة مجالات عملها. وقد قدّمت إلى المؤتمر صيغةً محيّنة من ورقة العمل ذات الصلة التي أعدتها الأمانة (RC-2/S/1).

٧- وينطوي الجزء الأول من ورقة العمل هذه على تقييم للتقدم المحقّق في تنفيذ المهام الموكلة إلينا في إطار ولايتنا، والتحديات الماثلة أمامنا. وبهذا الصدد أدرجتُ فيها بعض المؤشرات والمقترحات التي قد يرغب مؤتمر الاستعراض الثاني في وضعها نصب عينيه إذ يدرس الوضع الراهن ويستشرف المستقبل.

٨- إن التقدم المحرّز خلال العقد الأول من وجود منظمتنا على صعيد تعزيز وتوطيد المنظومة المتعددة الأطراف لحظر الأسلحة الكيميائية يمثل إنجازاً كبيراً للمنظمة.

٩- وإن إجراء أكثر من ٣٠٠٠ عملية تفتيش في أكثر من ١٠٨٠ موقعاً من المواقع العسكرية والصناعية في ٨٠ بلداً يمثل برهاناً على مدى القبول الذي يحظى به نظام التحقق بموجب الاتفاقية، وطابعه العامل، ونجاحه - ما كان يبدو منذ عشر سنوات خلت مشروعاً لم يسبق له مثيل ومُتهَيَّباً حقاً.

١٠- كما إن بلوغ عدد الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية بعد فترة لا تتعدى العقد الأول من العمل بها، والخطوات الملموسة التي تقوم بها لتنفيذها دول متزايدة العدد من الدول الأطراف فيها، يمثلان شاهداً على الدعم الشامل الذي تحظى به هذه المعاهدة.

١١- إن هذا التقدم يجعلنا أقرب إلى تحقيق الأهداف الملموسة المنشودة من الاتفاقية ويؤكد على جدوى العمل المتعدد الأطراف والتعاون من أجل النهوض بنزع الأسلحة وعدم انتشارها.

١٢- وعلينا الآن أن نتحلى بعزم أقوى لقطع أشواط أبعد وبعزيمةٍ أشدّ للتصدي على نحو فعال للتحديات التي يخبئها لنا المستقبل.

حضرة الرئيس،

١٣- اسمحوا لي بأن أذكّر وجزياً بسبل تجسيد كل ذلك بصورة ملموسة على صعيد العمل من أجل تحقيق الأهداف الرئيسية للمنظمة.

- ١٤- إن الهدف الأول والأساسي من بين الأهداف الرئيسية للمنظمة يتمثل في نزع السلاح الكيميائي نزعاً كاملاً.
- ١٥- لقد دُمِّر حتى الآن ٢٦ ٥٣٨ طناً من الأسلحة الكيميائية من الفئة ١، تمثل أكثر من ٣٨% من مجموع هذه الأسلحة، تدميراً خاضعاً للتحقق الذي تجريه المنظمة. كما إنه تم التحقق من تدمير ٥٢% من الأسلحة الكيميائية من الفئة ٢، ودُمِّرَت كافة الأسلحة الكيميائية من الفئة ٣ تدميراً كاملاً فلم يعد لها وجود لدى أي من الدول الأطراف التي كانت تحوزها. وعُطِّل عمل مرافق إنتاج الأسلحة الكيميائية الـ٦٥ التي أعلنت عنها للمنظمة ١٢ دولة طرفاً، وتم تدمير ٩٤% منها أو تحويله لأغراض غير محظورة بموجب الاتفاقية.
- ١٦- ولئن كان صحيحاً أنه لمّا يزل يتعيَّن تدمير ما يناهز ثلثي المخزونات من الأسلحة الكيميائية فإن ثمة نتائج مهيبة على صعيد تدميرها يمكن احتسابها. وهناك دولة طرف واحدة، هي ألبانيا، قد وفّت بالتزاماتها في هذا الشأن، ودولتان، هما الهند والدولة الطرف الأخرى الحائزة أسلحة كيميائية، تكادان تفيان بالتزاماتهما ذات الصلة، الأمر الذي يجب أن يُسجَّل لهما بمثابة إنجاز كبير. بل إن كافة الدول الأطراف الحائزة أسلحة كيميائية قد حققت تقدماً جيداً على صعيد التقيّد بجميع المهل الوسيطة لتدمير مخزوناتهما منها، مبيّنة المرة بعد المرة حرصها على التقيّد بالتزامها بتدمير كافة هذه المخزونات وفقاً للاتفاقية.
- ١٧- وينبغي لي أن أضيف أن تدمير ما أعلن عنه من المخزونات المعنية كان من الناحية الجوهرية المهمة الأكثر تطلباً التي تعيَّن على المنظمة أن تضطلع بها خلال عشر السنوات الأولى من وجودها، وذلك لا يقتصر على الدول الأطراف الحائزة لهذه المخزونات، التي يتعيَّن عليها في هذا الصدد مواجهة القيود المتأتية عن الأجل القانونية والتحديات الكثيرة في المجال التقني والمجال المالي ومجال السلامة، بل يشمل أيضاً المنظمة، التي خصّصت ٨٥% من جهودها على صعيد إجراء عمليات التفتيش لهذا المجال من مجالات عملها.
- ١٨- وقد تحقق تقدم على طريق تدمير الأسلحة الكيميائية القديمة والأسلحة الكيميائية المخلفّة تدميراً كاملاً. وتُعتبر مسألتا هاتين الفئتين من الأسلحة الكيميائية أمرين مهمين بموجب الاتفاقية يتطلبان موارد تقنية ومالية كبيرة، كما يتطلب تدمير الأسلحة الكيميائية المخلفّة تفاعلاً دقيقاً بين الدول المعنية.

حضرة الرئيس،

- ١٩- إن الهدف الرئيسي الثاني للمنظمة يتمثل في تحقيق عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. إنه غاية أساسية نسعى إلى تحقيقها في الأمد الطويل، تتسم بذات القدر من الأهمية الحاسمة فيما يخص نجاحنا في نهاية المطاف.
- ٢٠- إن هذا المجال أيضاً شهد تقدماً ذا شأن تحقق بنظامنا الخاص بالتحقق من الصناعة من خلال مراقبة البيانات ذات الصلة وإجراء عمليات التفتيش الموقعي على نحو فعال، كما تنص عليه المادة السادسة من الاتفاقية.
- ٢١- وأجريت عمليات التفتيش المتعلقة بالمواد الكيميائية المدرجة في جداول الاتفاقية بتواتر مكثف على نحو خاص، يمكن رَوِّه بالحقيقة المتمثلة في أن ٢٨ مرفقاً خاضعاً للتفتيش من مرافق المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ١ من جداول الاتفاقية قد فُتِّشت ١٨٥ مرة. وكذلك فُتِّشت كافة مرافق المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ٢ من جداول الاتفاقية ٢,٥ مرة في المتوسط، وفُتِّش ٥٠% من كافة مرافق المواد الكيميائية المدرجة في الجدول ٣ من جداول الاتفاقية مرة واحدة على الأقل. ومنذ نيسان/أبريل ٢٠٠٠ فُتِّشت المنظمة ما مجموعه ٥٥٢ مرفقاً من مرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى التي يزيد عددها عن ٥٠٠ (أي زهاء ١٢% من هذه المرافق).
- ٢٢- إن هذه الأرقام أكثر من بيانات إحصائية، فهي تمثل تحقيق هدف كبير من الأهداف المنشودة من الاتفاقية فيما يتعلق بإقامة نظام تحقق ناجع من شأنه أن يظل، بفضل تكييفه على مر الزمن، يخدم في الأمد الطويل الهدفين المنشودين منها المتعلقين بنزع الأسلحة وعدم انتشارها.
- ٢٣- إنني أثنتُ في ورقة العمل التي أعدتها الأمانة على واضعي نص الاتفاقية لما تحلّوا به من تبصّر وبُعد نظر. وأستجيز في هذه المرحلة أن أعرب عن تقديري لكل هؤلاء الرجال والنساء المنخرطين بصورة مباشرة، في الدول الأطراف الحائزة وفي غيرها من الدول الأطراف وفي شعبة التحقق وشعبة هيئة التفتيش وسائر شعب الأمانة الفنية، في العمل المتطلب المتعدد الوجوه لتحويل رؤيا واضعي نص الاتفاقية إلى واقع قائم يتمثل في القضاء على آفة الأسلحة الكيميائية.
- ٢٤- وعلى وجه الإجمال فاقت درجة التعاون المتعدد الأطراف والتعاون الدولي في مجال نزع السلاح الكيميائي ما كان يُتوخى في بادئ الأمر، فعزّزت طائلَ التعزيز اتفاقية الأسلحة الكيميائية باعتبارها معاهدة متعددة الأطراف لنزع السلاح.

- ٢٥- حقاً إن نجاح الاتفاقية يتوقف إلى حد كبير على قوة التشارك بين شتى مجموعات الدول الأطراف فيها. وقد أدت روح التعاون والعمل من أجل التوصل إلى توافق الآراء دوراً حاسماً في تعزيز منظمة حظر الأسلحة الكيميائية وفي جعلها تتقدم على طريق النهوض بمهمتها.
- حضرة الرئيس،
- ٢٦- إن المساعدة والحماية من استعمال الأسلحة الكيميائية أو التهديد باستعمالها، والتعاون الدولي في مجال الأنشطة الكيميائية المجراة لأغراض سلمية باعتباره وسيلة لدعم التنمية، يمثلان أيضاً هدفين رئيسيين من الأهداف التي حدّتها الدول الأطراف، ويهيئان فرصاً إضافية للنهوض بالتعاون بين الدول الأطراف في اتفاقيتنا. ولا غرو في أن هاتين المسألتين تتسمان بأهمية جسيمة فيما يخص دولنا الأعضاء ذات الاقتصاد النامي أو المار بمرحلة انتقالية.
- ٢٧- وكما يظهر بصورة وافية من الوثائق التي قدمتها الأمانة الفنية إلى مؤتمر الاستعراض الثاني، عملت المنظمة بكل نشاط في هذا المجال، وخصّصت له موارد مالية طائلة، وتمكّنت عملياً من تلبية كافة الطلبات المحدّدة التي قدمتها الدول الأطراف (أستجيز التشديد على هذه النقطة). فحقاً ما من طلب تُرك دون رد عليه.
- ٢٨- ولا شكّ في أننا استفدنا للقدرة على ذلك من التبرّعات التي تكرّمت بتقديمها فرادى الدول الأطراف والاتحاد الأوروبي، مساعدةً أيضاً بتوفير الخبرة وفرص التدريب.
- ٢٩- وعلى نحو متميّز تماماً واصلت المنظمة تعزيز قدرتها على تنسيق إيصال وسائل المساعدة المستعجلة من خلال احتياز ما يلزم، وتوفير التدريب، وتنظيم حلقات العمل الإقليمية، وإجراء التمارين. وقد تزايدت طلبات الاستفادة من خبرة المنظمة في هذا المجال تزايداً كبيراً كنتيجة للشواغل فيما يتعلق بإمكان استعانة الإرهابيين بالمواد الكيميائية، وبما في ذلك الاستعانة بالمواد الكيميائية غير المدرجة في جداول الاتفاقية، كما حصل في بغداد خلال السنة الماضية.
- ٣٠- وبغية التقدم على نحو فعال في مجال التعاون الدولي بموجب المادة الحادية عشرة من الاتفاقية صمّمت المنظمة طائفة واسعة من البرامج المركّز فيها على الامتثال للاتفاقية وعلى تعزيز القدرات الوطنية على استخدام الكيمياء لأغراض سلمية.
- ٣١- فعلى سبيل المثال يُعترف اعترافاً واسعاً بالنجاح الباهر الذي يتحقق بفضل الطبيعة الشاملة لبرنامج التدريب المشترك.
- ٣٢- وعلى وجه الإجمال استفاد حتى الآن ٦٠٠ ٥ شخص من المشاركة فيما يزيد على ٥٠٠ برنامج اشتملت على مجموعة واسعة من الأنشطة.

حضرة الرئيس،

٣٣- إن آفاق تحقيقنا الهدفين الرئيسيين المتمثلين في نزع السلاح وعدم انتشاره مرتبطة إلى درجة كبيرة بقدرتنا على بلوغ هدفين رافدين حاسمي الأهمية، ألا وهما الانضمام العالمي النطاق إلى الاتفاقية وقيام الدول الأطراف فيها بتنفيذ أحكام المادة السابعة منها بصورة كاملة وعلى نحو فعال.

٣٤- لقد حققنا منذ مؤتمر الاستعراض الأول تقدماً هاماً على كل من هاتين الجبهتين؛ فقد أشرتُ فيما تقدّم إلى نجاحنا الكبير في زيادة عدد الدول الأطراف في الاتفاقية إلى ١٨٣.

٣٥- وتحقق تقدم ذو شأن في تطبيق خطة العمل الخاصة بتنفيذ الاتفاقية على الصعيد الوطني، ما يجسّد بوضوح توافقاً في الآراء بشأن الطابع الحاسم الذي تتسم به الالتزامات بموجب المادة السابعة من الاتفاقية.

٣٦- إن النتائج التي تحققت حتى الآن على هذا الصعيد مشجّعة وتقبل المقارنة على نحو مؤات مع تنفيذ الالتزامات المناظرة بموجب الصكوك القانونية المماثلة للاتفاقية. وقامت كل الدول الأطراف في اتفاقيتنا تقريباً بإنشاء أو تعيين هيئاتها الوطنية، وافية بذلك بالتزام يساعدها في اتخاذ الخطوات العملية التالية على صعيد سن التدابير التشريعية والإدارية الخاصة بتنفيذ الاتفاقية.

٣٧- وقد ازداد عدد الدول الأطراف التي سنّت تشريعات شاملة خاصة بتنفيذ الاتفاقية من زهاء ٥٠ في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧ إلى ٨١ حالياً. وثمة ٤٤ دولة طرفاً أخرى يُعمل فيها بقوانين تشمل بعض الجوانب الرئيسية لتنفيذ الاتفاقية.

حضرة الرئيس،

٣٨- أعتقدُ أن ثمة مبعثاً آخر على الرضا يتمثل في أننا، إذ زدنا أنشطتنا إلى حد كبير بصورة متسقة، أفلحنا كمؤسسة في تفادي الترهل واستدامة فعاليتنا وديناميتنا. وذلك نجاح مشترك بين الدول الأطراف و الأمانة الفنية، اللتين تتشاطران الحرص الشديد على الوفاء بمعايير رئيسية مثل الامتياز، وترشيد الاستعانة بالموارد، وتكثير الفعالية بالقياس إلى التكاليف، والميزنة على أساس النتائج، وتطبيق النهج النظامية المتعلقة بالموظفين تطبيقاً كاملاً. وعلى وجه الخصوص تبقى إدارة المنظمة راسخة التمسك بأصلح الممارسات، وبالشفاية، وبالمساءلة.

٣٩- وقصارى القول، يا حضرة الرئيس، إن السنوات الخمس الأخيرة شهدت اكتساب المنظمة مزيداً من النضج، وبما في ذلك قدرة هيئتي توجيهها على اتخاذ القرارات بتوافق الآراء لا بشأن المسائل التقنية فحسب بل بشأن المسائل السياسية الهامة أيضاً.

٤٠- ونتيجة لذلك حسّنت المنظمة بصورة ملحوظة مكانتها على الصعيد الدولي، فاتحة الآفاق لتعزيز تعاونها مع سائر المنظمات الدولية من أجل الوفاء على نحو أفضل باحتياجات أعضائها، تعزيزاً ليس أقله في مجالات المساعدة والحماية والتعاون الدولي.

٤١- ويمثل تعاوننا مع منظمة الأمم المتحدة ووكالاتها نتيجة منطقية لسعيينا المشترك إلى تعزيز السلم والأمن على النحو المنصوص عليه في ميثاق الأمم المتحدة. كما إنه يمثل اعترافاً من الأمم المتحدة بأهمية عمل منظماتنا حيال ما يحيق بالأمن الدولي من أخطار جديدة. ويتبدى ذلك جلياً في القرار ١٥٤٠ (٢٠٠٤) الصادر عن مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، الذي تُحدّد فيه التزامات واقعة على عاتق كافة أعضاء الأمم المتحدة بعبارة مماثلة لما يرد في اتفاقيتنا، وكذلك في الاستراتيجية العالمية لمكافحة الإرهاب التي اعتمدها الجمعية العامة للأمم المتحدة في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦.

٤٢- وعلى نحو أكثر اتساماً بالطابع الملموس تسهم منظماتنا بالعمل الفعال من أجل التقدم على طريق نزع السلاح وعدم انتشاره على الصعيد العالمي فيما يخص فئة كاملة من أسلحة الدمار الشامل، ما يمثل إنجازاً شتاتان بينه وبين الشلل السائد، للأسف، منذ فترة طويلة فيما يتعلق بفئات أخرى من هذه الأسلحة.

حضرة الرئيس،

٤٣- إنني بناءً على ذلك أرى أن ثمة أسباباً كثيرة تدعو إلى التشجّع، رآياً أعتقد أن الكثيرين يشاطرونني إياه.

٤٤- لكن ذلك بالطبع ينبغي أن لا يفضي بنا إلى الركون إلى ما حققناه. فلا يزال يتعيّن بذل الكثير قبل أن تتحقق أهدافنا الرئيسية. ويجب أن نتابع السهر على التقدم على كافة الصعد.

٤٥- الواقع أنه يجب علينا أن نقرّ بأنه سيتعيّن علينا في السنوات المقبلة تذليل عوائق كبيرة على صعيد العمل، والتقيّد في الوقت ذاته بالأجل الإلزامي النهائي لنزع السلاح الكيميائي بحلول ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢، على النحو المحدّد في الاتفاقية. فكما قلتُ فيما تقدّم لَمَّا يزل يتعيّن تدمير زهاء ثلثي ما أعلن عنه من المخزونات من هذه الأسلحة، في حين لا يفصلنا عن ذلك التاريخ إلا أربع سنوات.

٤٦- إن الاتحاد الروسي والولايات المتحدة الأمريكية، على الأخص، يتحملان العبء الأعظم على هذا الصعيد لأنه لما يزل لديهما مقادير كبيرة من الأسلحة الكيميائية من الفئة ١ يتعيّن النهوض بأود تدميرها. فضخامة مقدار باقي مخزوناتهما يجعل من الصعب جداً القول بدرجةٍ ما من اليقين ما إذا كانا سيتمكنان من إنجاز تدميرها في المدة المتضائلة المتاحة لهما بموجب الاتفاقية. لكن كلاهما يبقيان ملتزمين بالاتفاقية كل الالتزام، وقد تقيداً تقيداً صارماً بكافة المهل الوسيطة الخاصة بالتدمير. فقد أنجزت الولايات المتحدة الأمريكية تدمير ٥٠% من مخزونها، وبما فيه أخطر أسلحتها الكيميائية، في حين أزداد زخم أعمال التدمير في الاتحاد الروسي ويتقدم فيه العمل جيداً في إطار الخطة المتعلقة بإنشاء مرافق تدمير جديدة. ولذا فإن من السابق لأوانه الخلوص سريعاً إلى استنتاجٍ ما في هذا الاتجاه أو ذلك.

٤٧- ويقضي النهج الحكيم في هذا الصدد بمواصلة الاستعراض الوثيق للتقدم الذي تحقّقه هاتان الدولتان الطرفان الحائزتان أكبر المخزونات من الأسلحة الكيميائية، دون أن يغيب عن البال أن الاتفاقية، وبخاصة المادة الثامنة منها، تهيئ اختيارات عدة فيما يتعلق بتدمير المخزونات المعنية عندما تشارف الأجل النهائية لتدميرها على الانقضاء. ويُضاف إلى ذلك أن المجلس التنفيذي يُجري بالفعل زيارات لدولتين من الدول الأطراف الحائزة أسلحة كيميائية التي طلبت تمديداً للأجل النهائي لتدمير أسلحتها المعنية حتى ٢٩ نيسان/أبريل ٢٠١٢. وبالإضافة إلى هذه الخطوة الملموسة الإيجابية اقترحتُ النظر، عندما يقترب ذلك التاريخ أكثر فأكثر، إذا اقتضى الوضع ذلك، في إمكانية الأخذ بالخيار المتمثل في دعوة مؤتمر الدول الأطراف إلى دورة استثنائية لتدارس الأمر على نحو موضوعي والبت بشأن المنحى الذي يخدم على أفضل وجه مصالح الاتفاقية والمنظمة في الأمد الطويل.

٤٨- أما البلدان المعنيان فلا ريب أنه يتعيّن عليهما السهر على القيام في الوقت المناسب ببدء تشغيل كافة مواقع التدمير اللازمة وبتخصيص الموارد المطلوبة.

حضرة الرئيس،

٤٩- يجب أن ندرك تماماً وفي مرحلة مبكرة أننا سنواجه في المستقبل وضعاً يتميّز بتضاؤل المخزونات من الأسلحة الكيميائية وباستمرار القلق بشأن إمكانية انتشار هذه الأسلحة. ولئن كان نزع السلاح الكيميائي ينبغي أن يبقى على الدوام هدفاً من الأهداف الحيوية للمنظمة، فحقاً إن كافة الأسلحة الكيميائية الموجودة حالياً ستكون قد دُمّرت في الوقت المناسب. والحال أنه ما من نهاية منظورة فيما يخص مسؤولياتنا المتعلقة بعدم انتشار الأسلحة الكيميائية الذي يضاهاى نزعها من حيث الضرورة القاهرة.



- ٥٠- وذلك واقع سيقوم في سياق التقدم الحثيث في مجال العلوم والتكنولوجيا، والتغيرات السريعة في بنية الصناعة الكيميائية وخصائصها، والتحديات الجديدة المتعلقة بالأمن العالمي. فإذا أردنا لعملنا في مجال التحقق بموجب المادة السادسة من الاتفاقية أن يظل فعالاً فإنه يجب أن يخضع لتضبيب طبيعي وأن يتكيف مع إطاره المتطور.
- ٥١- ولا يقتصر أمر الاتفاقية على وضع المعايير. فهي مصممة من أجل توفير أسباب الاطمئنان إلى التقيّد بهذه المعايير من خلال التحقق، الذي يتوقف كثير منه على بقاء نظام التحقق من الصناعة سديداً إزاء المستجدات ذات الصلة.
- ٥٢- فالاتفاقية، إذ تحدّد مسوِّغات عقد مؤتمرات الاستعراض مرة كل خمس سنوات وإذ يُنشأ بمقتضاها المجلس الاستشاري العلمي، تحدّد على السواء مسؤوليتنا القانونية والوسيلةَ العملية التي يمكننا بها أن نراعى على النحو الواجب المستجدات العلمية والتكنولوجية ذات الصلة، مُرسّينَ بذلك الأسس لنظام يبقى سديداً في الأمد الطويل. وذلك مهمّ على وجه الخصوص من منظور التحقق، أيضاً.
- ٥٣- ومن الوثائق ذات الصلة المعروضة على مؤتمر الاستعراض هذا الوثائقُ المفصّلة التي أعدتها الأمانة وتقريرُ المجلس الاستشاري العلمي. وتهيئ هذه الوثائق معاً المواد الأساسية اللازمة لمداومات مؤتمر الاستعراض هذا.
- ٥٤- وهكذا استرعى عناية هذا المؤتمر إلى مسائل مثل تطبيق السيرورات البيولوجية أو المستعان فيها بالبيولوجيا في إنتاج مواد كيميائية قد تكون ذات صلة بالأغراض المنشودة من الاتفاقية، لكنها لمّا تزل غير مشمولة بنظام التحقق الذي تقضي به.
- ٥٥- وإن القلق بشأن العوامل الكيميائية الجديدة غدا يتعاظم بسبب التكنولوجيات الناشئة التي يُقلّص بها إلى حد كبير الزمن اللازم لفرز مركّبات حديثة التخليق كبيرة العدد، وبسبب الأجل الأقصر التي يستلزمها الانتقال من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة الإنتاج الكامل النطاق.
- ٥٦- فيجب علينا أن نحيط بالكيفية التي يمكن بها أن تؤثر هذه التغيرات وغيرها على إنتاج سلائف المواد الكيميائية السامة التي قد تُستعمل بمثابة أسلحة.
- ٥٧- ولعل الدول الأطراف كذلك تعكف في الوقت المناسب على النظر في المستجدات المتصلة بالعوامل المسبّبة للعجز وتتناول مسائل مثل ما قد يترتب على إمكانية الأخذ بها لأغراض إنفاذ القانون وعلى وسائل استعمالها الجديدة من أثر على العمل بالاتفاقية.

- ٥٨- وعليه فإن العمل الذي يضطلع به المجلس الاستشاري العلمي وأفرقته العاملة المؤقتة حالياً وفي الأمد الطويل يكتسب مزيداً من الأهمية، ويحدوني اليقين من أن مؤتمر الاستعراض هذا سيوفر كل الدعم والتوجيهات المناسبة في هذا الاتجاه.
- ٥٩- وتضاهي ذلك أهمية التطورات في الصناعة الكيميائية، حيث تطرأ تغيرات هامة. ويُستمر في نطاق الصناعة على إعادة النظر في تخطيط مواقع المعامل وتصميمها وخصائصها. ومن المهم جداً أن العولمة تقضي إلى إعادة توزيع إنتاج المواد الكيميائية والاتجار بها ونزوح إقليمي لهما واسع النطاق في العالم.
- ٦٠- وفي نفس الوقت الذي شهد هذه الحركة، تزايد عدد ما أعلن عنه من مرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى تزايداً هائلاً. فهذا العدد غدا في حدود تراوح من ٤ ٥٠٠ إلى ٥ ٠٠٠ بحسب السنة. وبالنظر إلى الخصائص التقنية لمرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى (مثل تعدد أوجه استعمال معداتها الخاصة بالمعاملة التجهيزية الكيميائية، والمرونة التي تتسم بها تجهيزاتها بالأنايب) يمكن بسهولة وسرعة إعادة تشكيل عدد منها لإنتاج أسلحة كيميائية، ما يجعلها على درجة عالية من الأهمية فيما يتعلق بموضوع الاتفاقية والغرض منها. ويزيد ذلك صلةً بالاتفاقية نظراً إلى تعاضم الخطر الذي يمثله الإرهاب.
- ٦١- وانطلاقاً من ذلك أرى أن مقدار عمليات تفتيش مرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى لما يزل دون الحد الذي يهيئ ما يكفي من أسباب الاطمئنان إلى عدم انتشار الأسلحة الكيميائية. ويمكن تصحيح هذا الوضع من خلال عدد من الخطوات التي أمل أنها ستحظى في مؤتمر الاستعراض هذا بعناية ملية.
- ٦٢- وعلى سبيل المثال أعتقد أنه ينبغي لنا أن نظل نزيد تدريجياً عدد عمليات تفتيش مرافق إنتاج المواد الكيميائية الأخرى سنوياً، وذلك مع التقيد بالحد الأعلى السنوي المحدد في الاتفاقية.
- ٦٣- ويُضاف إلى ذلك أنه يُراد من طريقة الانتقاء المعدلة الجاري تطبيقها مؤقتاً، التي أخذ بها مؤخراً فيما يخص هذه الفئة من المرافق، جعل توزيع عمليات تفتيشها أكثر إنصافاً. ويتعين على الدول الأطراف أن تتوصل في نهاية الأمر إلى اتفاق بشأن تطبيق ما تقضي به الفقرة الفرعية ١١(ج) من الجزء التاسع من مرفق الاتفاقية المتعلق بالتحقق. كما إن فعالية النظام الخاص بالمرافق المعنية يمكن أن تزداد بالقيام في الوقت المحدد بتقديم إعلانات سنوية دقيقة ومحيّنة، وبموافقة الدول الأطراف على تقديم المزيد من المعلومات ذات الطابع المحدد عن مرافقها المعلن عنها. ويتعين على الدول الأطراف أيضاً أن تنظر في مسألة السبل التي يمكن بها للأمانة

أن تستعين على أفضل وجه بالمصادر المتاحة إتاحة عامة من أجل إضفاء المزيد من الدقة على نظام التحقق من الصناعة.

٦٤- وفي إطارٍ أوسعٍ يحدوني أيضاً أمل أن يؤكد مؤتمر الاستعراض الثاني من جديد، على نحو يتوافق مع طلب محدّد صدر عن مؤتمر الاستعراض الأول، ضرورة أن تثابر الأمانة على استدامة تأهبها لإجراء عمليات "التفتيش بالتحدي" [التفتيش المستعجل المُجرى بناء على تشكيك] وفقاً لأحكام الاتفاقية، مثابرةً على إعلام المجلس بحال تأهبها لذلك. كما إنني واثق من أن مؤتمركم سيناشد الدول الأطراف أن تسهر على العمل فعلاً بالترتيبات الدائمة التي تقضي بها الاتفاقية، وسيعرب عن تقديره لحظو التدريب الذي توفره الأمانة الفنية بدعم كبير من بعض الدول الأطراف.

٦٥- وعلى نحو مشابه أمل أن مؤتمركم هذا سيأخذ باحتياج المنظمة إلى استدامة تأهبها العالي للتحقيق في كل حالة من حالات الادعاء باستخدام أسلحة كيميائية، على النحو المهيأ له في الاتفاقية. فضلاً عن توفير التدريب وإجراء التمارين ذات الصلة من المهم أن تواصل المنظمة تنمية قدرتها على تحليل العينات الطبية الحيوية، الذي حققت الأمانة فيما يخصه بعض التقدم الأولي وأعد بشأنه مفهوم عملي بمساعدة من المجلس الاستشاري العلمي. وتتمثل الخطوة التالية في انخراط الدول الأطراف الكامل في هذه السيرورة بغية تكوين قدرة المنظمة ذات الصلة على النحو الذي تقضي به الاتفاقية.

حضرة الرئيس،

٦٦- يتعيّن على منظمنا أن تبقى حريصة حرصاً ناشطاً وظاهراً على دعم التطلعات المشروعة لكافة الدول الأطراف في الاتفاقية فيما يتعلق بتطبيق المادتين العاشرة والحادية عشرة منها. فحقاً إن تنفيذ هاتين المادتين على نحو أمين يبقى على الدوام ذا أهمية قصوى فيما يخص كثيراً من البلدان. ويمثل السهر على مواصلة تقديم الخدمات الكافية لأعضاء منظمنا في جميع الأوقات مسؤولية تقع على عاتقنا وتحدياً يواجهنا.

٦٧- لذا فإننا نتطلع إلى ما قد يصدر عن مؤتمر الاستعراض الثاني من توجيهات وقرارات في هذا الشأن، ونبقى جاهزين لتنفيذ ما يُوجّه منها إلى الأمانة الفنية، وذلك بوسائل منها، عند اللزوم، البرامج الوطنية والإقليمية المكيفة بحسب الاحتياجات، مثل البرنامج الذي تم وضعه على وجه الخصوص من أجل أفريقيا، بمبادرة من الأمانة. كما إننا نتطلع إلى استمرار الدول الأطراف على دعمها المتمثّل في تقديمها التبرعات من أجل ذلك.

حضرة الرئيس،

٦٨- إن استدامة الثقة بالتقيّد بالالتزامات بموجب الاتفاقية، بل وبالعَمَل من أجل الأغراض المنشودة منها، تستلزم منا أيضاً مضاعفة جهودنا لدعم تنفيذها الفعال على الصعيد الوطني ودعم عالمية الانضمام إليها. فذاتك هدفان ذوا أولوية لَمَّا يزل يتعيّن عمل الكثير فيما يخصهما، ولَمَّا نزل المنظمة تواجه تحديات ذات شأن فيما يتعلق بهما.

٦٩- وليس تنفيذ الاتفاقية بصورة كاملة كما تنص عليه المادة السابعة منها ضرورة لا بد منها فحسب من أجل التكفل بالامتنال لها، بل إنه يمثل أكثر فأكثر أداة إضافية مفيدة من أجل تحقيق أمن كل بلد، وذلك على وجه الخصوص لأنها توفر الإطار التنظيمي الذي من شأنه أن يردع كل من ينوي اقتراف جريمة أو عمل إرهابي عن كل استعمال للمواد الكيميائية. ويحدوني اليقين من أن مؤتمر استعراضكم هذا سيؤكد من جديد ضرورة أن تفي كافة الدول الأطراف بجميع التزاماتها في هذا الصدد.

٧٠- فبصورة خاصة يتعيّن على الدول الأطراف التي تصنع مواد كيميائية عضوية أو تتاجر بها ولَمَّا تُسنّ التشريعات الشاملة اللازمة أن تقوم بذلك دون إبطاء.

٧١- ومن المهم أهمية خاصة في هذا السياق أن لا تغيب عن البال ضرورة تأييد تطبيق "معيّار الغرض العام" والأخذ به في إطار التشريعات الوطنية، على نحو يُدرجُ به بوضوح في عداد الأفعال الخارجة عن القانون كلُّ استعمال للمواد الكيميائية السامة بمثابة سلاح بحسب التعريف الوارد في الاتفاقية. وتتسم هذه المسألة بأهمية خاصة في سياق الشواغل بشأن أثر الاكتشافات الجديدة على العمل بالاتفاقية.

حضرة الرئيس،

٧٢- كما قلتُ في مناسبات عديدة، تتسم عالمية الانضمام إلى الاتفاقية بأهمية حاسمة لنجاح العمل بها. فلا يمكن تحقيق موضوعها والغرض منها إلا إذا انضمت إليها كافة الدول ونفذت أحكامها بصورة كاملة. فكل بلد يبقى خارج إطار الاتفاقية، بغض النظر عن الأسباب التي تدفعه إلى ذلك، يقوّض قدرتنا على بلوغ الأهداف المنشودة منها.

٧٣- وثمة بين الدول الـ١٢ الأعضاء في منظمة الأمم المتحدة التي لَمَّا تصدّقت على الاتفاقية أو تنضم إليها دول عدة تتخذ خطوات للقيام بذلك. وتظل منطقة أفريقيا ومنطقة أمريكا اللاتينية والكاريبية تشهدان تطوراً واعداً على هذا الصعيد. أما فيما يخص المناطق الأخرى فإننا نتطلع إلى انضمام

العراق ولبنان إلى الاتفاقية قريباً. فهما قد قطعاً شوطاً بعيداً على طريق استكمال كافة التدابير التي يستلزمها ذلك.

٧٤- إلا أنه تبقى هناك مجموعة من البلدان صغيرة لكنها هامة يُعتبر استمرار عدم انضمامها إلى الاتفاقية وعدم اكترائها الظاهر بها مبعث قلق مبرر. ذلكم هو الوضع على هذا الصعيد فيما يخص منطقة الشرق الأوسط، حيث يُسارع في معظم الحالات إلى تعليل الإحجام عن التصديق على الاتفاقية أو الانضمام إليها باعتباره نتيجة لا مناص منها للتوترات والنزاعات القائمة في هذه المنطقة، وحيث يُربط في بعض الحالات بين ذلك وبين مسائل أخرى.

٧٥- وعلى غرار غيري أعربتُ عن عدم موافقتي على هذا المنحى في التفكير، الذي يُسعى به على نحوٍ ما إلى إضفاء الشرعية على الاستمرار على إرجاء الأخذ بالحظر الشامل للأسلحة يُعتبر السواد الأعظم من البلدان أنها غير قانونية وغير أخلاقية، ولم يعد لها من أهمية بصورة رئيسية إلا بمثابة وسائل تهديد للمدنيين الأبرياء.

٧٦- كما ينبغي لنا أن نتابع بقدر مماثل من القلق استمرار ما يشهده شمال شبه الجزيرة الكورية من استهانة بالاتفاقية، وأن نتابع باهتمام خاص ما شهده جنوب شرقي آسيا حتى الآن من تأخر طويل في الانضمام إليها.

٧٧- فالوضع الذي يمكن فيه للبعض نظرياً أن يُبقي خيار الأسلحة الكيميائية وارداً هو وضع غير منصف وغير مستحسن البتة فيما يخص بقية المجتمع الدولي.

٧٨- وإذ أُؤكد من جديد أن الأمانة مستعدة كل الاستعداد لتقديم المساعدة لكلٍ من هذه البلدان القليلة التي لمّا تزل خارج إطار الاتفاقية في سيرة تصديقها عليها أو انضمامها إليها، فتحدوني الثقة بأن مؤتمر استعراضكم هذا سيناشد كل هذه البلدان شديد المناشدة أن تفعل ذلك في أقرب فرصة ممكنة وأنه سيُصدر التوجيهات اللازمة في هذا الصدد للدول الأطراف ولهيئتي توجيه المنظمة وللأمانة.

حضرة الرئيس،

٧٩- إذ نستشرف المستقبل، أستجيز الإشارة إلى بضع مسائل هامة أخرى أرى أنها تطرح تحديات على المنظمة وبالتالي تتعين علينا مواجهتها.

٨٠- فأولاً يتعين على الأمانة الفنية أن تحقق المزيد من الفعالية وأن تبقى على الدوام أمينة للمبادئ التي سبق أن ذكرتها في بياني هذا. وأنوه بصورة خاصة إلى أن الاستقرار المالي في الأمد الطويل وقدرة المنظمة على مواصلة العمل بميزانية صفرية النموّ الإسمي مُنقّدةً في الوقت

ذاته برنامجها بصورة كاملة - الأمر الذي أبقى راسخ الحرص عليه - سيسنلزم على الدوام دفع كافة الاشتراكات المقررة في الأجل المحدد.

٨١- أما الأمر الثاني التي يجب التأكيد عليه فهو الفائدة التي يوتيها للمنظمة نشاطها على صعيد التواصل مع كافة أصحاب الشأن ومع المجتمع الأهلي على وجه العموم.

٨٢- إن الصناعة الكيميائية، التي أرحب حار الترحيب بوجود ممثلها بين ظهرانينا هنا، أدت دوراً بناءً جداً في التفاوض بشأن الاتفاقية وفي تنفيذها. ولا ريب في أن بقاءها شريكاً رئيسياً لنا يخدم مصالح المنظمة أفضل خدمة. فنتطلع إلى استمرار تعاوننا البناء، وحقاً ستحدو الدول الأطراف الرغبة في المتابعة فيما يتعلق بالحوار الممتاز الذي قام في سيرورة الاحتفال بالذكرى العاشرة لبدء نفاذ الاتفاقية والتحضير لمؤتمر الاستعراض هذا. وذلكم يتسم بأهمية خاصة نظراً إلى التغيرات الجارية، كما سبق أن ذكرته، في صنع المواد الكيميائية سواء على صعيد جوانبه التقنية وعلى صعيد الانتقال فيه إلى أماكن جديدة لم يكن معهوداً فيها.

٨٣- ولئن كان أمن المعامل الكيميائية ليس مطروحاً على نحو واضح من الناحية القانونية في إطار المسائل المشمولة بالاتفاقية فإن تبادل الآراء في هذا الصدد كما جرى في إطار المنتدى المعني بالصناعة والحماية في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي بدعم من الاتحاد الأوروبي قد حظي بتقدير واسع النطاق.

٨٤- وأما الأمر الثالث الذي أود التأكيد عليه فهو أن بودي الإعراب بعرفان عن تقديري لتفاعلنا البناء مع عدة منظمات غير حكومية تابعت بثبات التطور فيما يتعلق باتفاقية الأسلحة الكيميائية ومنظمة حظر الأسلحة الكيميائية، وثابرت على مساندتنا المتمثلة باهتمامها وتحليلها وإسهاماتها المتعمقة - والتي تحفز التأمل أحياناً.

٨٥- وأما الأمر الرابع الذي أود الإشارة إليه فهو أنه يتعين علينا حقاً أن نستديم حوارنا لا مع الصناعة والمنظمات غير الحكومية فحسب بل ومع الأوساط العلمية أيضاً. فتعاون منظماتنا مع الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية يساعد على تعزيز رسالة الاتفاقية على المستوى الأخلاقي. وإن مساعي هذه الجهات، مثل برنامج الصناعة الخاص بالعباية المسؤولة ومشروع الاتحاد الدولي للكيمياء البحتة والتطبيقية الخاص بالمبادئ الأخلاقية، تمثل مبادرات ثمينة على طريق التكفل بتسخير الكيمياء للتطبيقات السلمية.

حضرة الرئيس،

٨٦- أود أخيراً أن أعرب عن أملِي أن تواصل منظمتنا إسهامها في الجهود المبذولة لمكافحة الإرهاب على الصعيد الدولي. فمساهمة منظمتنا في ذلك يمكن أن تكون مساهمة ذات شأن، وذلك دون أن تحيد بأي شكل من الأشكال عن المهام المحددة المنوطة بها بموجب ولايتها وعن مجالات اختصاصها بالنظر إلى خبرتها التقنية الفريدة ومنحهاها النموذجي في دعم الدول الأطراف فيما يتعلق باحتياجاتها الخاصة بتنفيذ الاتفاقية. وإني على يقين من أن مؤتمر استعراضكم هذا سيشجّع على مواصلة التبادل الجاري حالياً ضمن الفريق الذي يتولى التيسير في إطاره وفد فرنسا الموقر، لأنه سيبيل إلى الاهتمام بواحد من مباحث القلق الكبير في وقتنا وعصرنا هذين.

حضرة الرئيس،

٨٧- أود أن أختتم بياني هذا بالإشادة الصادقة بكافة الدول الأطراف في اتفاقيتنا، التي تم بتعاونها وحسن مشيئتها بناء منظمة متعددة الأطراف قوية وعامرة بالنشاط. وتمثّل روح التعاون والتوافق التي تحلت بها الدول الأطراف إحدى الميزات الكبيرة لهذه المنظمة، وهي ستمكنها دون ريب من التعامل على نحو فعال مع التحديات التي ستواجهها في الأمد القير والطويل.

٨٨- إن مؤتمر الاستعراض الثاني يهيئ فرصة ثمينة لتأكيد قدرة العمل المتعدد الأطراف على أن يحقق بصورة فعالة التقدم على طريق بلوغ الأهداف المتمثلة في نزع السلاح وعدم انتشاره، وأهمية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وضرورتها، تأكيداً لا لبس فيه. وتحذوني الثقة بأن الدول الأعضاء في المنظمة، التي عملت دائماً لخدمة مصلحة المنظمة ومصلحة العمل بالاتفاقية على أفضل وجه، ستؤكد من جديد الأهداف والأغراض المنشودة من الاتفاقية وستستمر على الإسهام في عمل المنظمة.

٨٩- ففي الحساب الأخير يمثل حظر إحدى أشنع وسائل الحرب، حظراً يتسم بالشمول والديمومة على السواء، واحدة من أفضل المساهمات في العمل من أجل تحقيق الهدف النبيل المتمثل في السلم والأمن الدوليين.

٩٠- وشكراً جزيلاً لإصغائكم.